اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة)

البيانات المالية المرحلية غير المدققة

للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

إرنست و يونغ
صندوق بريد ٩٢٦٧
الطابق ٢٨، برج الصقر للأعمال
شارع الشيخ زايد
دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٤٠٠٠ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٠٤ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+
dubai@ae.ey.com
ey.com/mena

تقرير مراجعة البيانات المالية المرحلية
إلى السادة مساهمي اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة)

المقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المرفق لاورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة) ("الشركة")، كما في ٣١ مارس ٢٠١٧ والبيانات المرحلية ذات العلاقة ببيان الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ والمعلومات التوضيحية. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المرحلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤، *إعداد التقارير المالية المرحلية* ("المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤"). إن مسؤوليتنا هي إعطاء استنتاج حول هذه البيانات المالية المرحلية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مجال المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي رقم ٢٤١٠ الذي ينطبق على مهام المراجعة *"مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنجزة من قبل مدقق حسابات المنشأة المستقل"*. تتألف مراجعة المعلومات المالية المرحلية من طلب الإستفسارات بصورة رئيسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. إن مجال عملية المراجعة أقل بكثير من مجال التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبناء عليه فإنها لا تمكننا من الحصول على التأكيدات التي تطلعنا على جميع الأمور الجوهرية التي يمكن تحديدها أثناء القيام بالتدقيق. بناء على ذلك، فإننا لا نبدي رأياً بخصوص التدقيق.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البيانات المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤.

عن ارنست ويونغ

أنتوني أوسوليفان
شريك
رقم القيد: ٦٨٧

٢٨ مايو ٢٠١٧
دبي، الإمارات العربية المتحدة

اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة)

بيان المركز المالي المرحلي
كما في ٣١ مارس ٢٠١٧

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة) درهم
الموجودات		
ودائع وكالة	٣	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
نقدية وشبه نقدية	٤	٢٢,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي الموجودات		٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠
حقوق الملكية والمطلوبات		
رأس المال	٥	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة الأقساط	٥	١,٢٤٩,٧٦٥
إجمالي حقوق الملكية		٢٠١,٢٤٩,٧٦٥
دائنون آخرون		٧٥٠,٢٣٥
إجمالي المطلوبات		٧٥٠,٢٣٥
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٧ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية المرحلية.

اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة)

بيان الدخل الشامل المرحلي
للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

	ايضاح	*للفترة من ٨ نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة) درهم*
الإيرادات والمصاريف		-
الأرباح للفترة		-
بنود الدخل الشامل الأخرى		-
إجمالي الدخل الشامل للفترة		-

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية المرحلية.

اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي

للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

	رأس المال درهم	حصة الأقساط درهم	*الأرباح غير الموزعة* درهم	*المجموع* درهم
إصدار رأس المال (إيضاح ٥)	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	–	–	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الأقساط المحصلة	–	٢,٠٠٠,٠٠٠	–	٢,٠٠٠,٠٠٠
تكاليف إصدار رأس المال	–	(٧٥٠,٢٣٥)	–	(٧٥٠,٢٣٥)
إجمالي الدخل الشامل للفترة	–	–	–	–
في ٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة)	**٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٢٤٩,٧٦٥**	**–**	**٢٠١,٢٤٩,٧٦٥**

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية المرحلية.

اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة)

بيان التدفقات النقدية المرحلي

للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

	إيضاح	للفترة من ٨ نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة) درهم
الأنشطة الاستثمارية		
الودائع لدى مؤسسات مالية		(١٨٠,٠٠,٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(١٨٠,٠٠,٠٠٠)
الأنشطة التمويلية		
المبالغ المحصلة من إصدار أسهم		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة الأقساط المحصلة		٢,٠٠٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		٢٠٢,٠٠٠,٠٠٠
صافي الزيادة في النقدية وشبه النقدية		٢٢,٠٠٠,٠٠٠
النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة		-
النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة		٢٢,٠٠٠,٠٠٠

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٦ المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية المرحلية.

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية

كما في ٣١ مارس ٢٠١٧

١- الأنشطة

اورينت يو ان بي تكافل (مساهمة عامة) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة وتم تسجيلها بموجب القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ المتعلق بتأسيس الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ لدولة الإمارات العربية المتحدة (وتعديلاته) المتعلق بإنشاء شركات التأمين. إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب ١٨٣٣٦٨ دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تأسست الشركة في ٨ نوفمبر ٢٠١٦، في حين تم الانتهاء من إجراءات إصدار وتخصيص الأسهم للعموم في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦. وحصلت الشركة على ترخيص تجاري في ٢٣ يناير ٢٠١٧.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة هي إصدار عقود تأمين قصيرة الأجل بخصوص التأمين من الحوادث والمسئولية والتأمين من الحريق والتأمين من اخطار النقل البري والبحري والجوي وانواع التأمين الأخرى والتأمين الصحي.

ونظرا لعدم بدء العمليات، لم يتم عرض المعلومات القطاعية.

٢- أسس إعداد البيانات المالية

العرف المحاسبي

تعد البيانات المالية المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. يتم عرض البيانات المالية المرحلية بدرهم الإمارات العربية المتحدة.

تقوم الشركة بعرض بيان المركز المالي المرحلي الخاص بها بشكل عام حسب السيولة، مع التمييز استناداً على التوقعات بخصوص التحصيل أو السداد خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي (الحالي) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي (غير الحالي) الذي تم عرضه في الإيضاحات.

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية المرحلية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ إعداد التقارير المالية المرحلية.

٢-١ التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

المعايير والتفسيرات الجديدة ولكن لم يسر مفعولها بعد

إن بعض المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات لا يسري مفعولها للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧، مع عدم اختيار الشركة اتباعها في وقت مبكر. وبالتالي، لم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية

في يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية الإصدار النهائي من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ – الأدوات المالية: التثبيت والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يجمع كافة الجوانب الثلاثة للمحاسبة لمشروع الأدوات المالية: التصنيف والقياس والانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التحوط، يجب التطبيق بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. بخصوص محاسبة التحوط، يتم تطبيق هذه المتطلبات عموماً بالمستقبل، مع بعض الاستثناءات المحدودة.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-١ التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية (تتمة)

المعايير والتفسيرات الجديدة ولكن لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية (تتمة)
تخطط الشركة لاتباع المعيار الجديد في تاريخ سريان مفعوله. بشكل عام، فإن الشركة لا تتوقع أي تأثير جوهري على البيانات المرحلية للمركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية الخاصة بها، باستثناء تأثير تطبيق متطلبات الانخفاض في القيمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين
في سبتمبر ٢٠١٦، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ لمعالجة المسائل الناتجة عن تواريخ السريان المختلفة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الجديد قيد الإصدار لعقود التأمين (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧). تخطط الشركة لتأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لحين تاريخ سريان مفعول معيار عقود التأمين الجديد (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧) في ١ يناير ٢٠٢١ أو تطبيق الاستثناء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وفقاً للتعديلات، أيهما أقرب.

توفر التعديلات خيارين بديلين للمنشآت التي تصدر عقود ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤، وهما على وجه التحديد الاستثناء المؤقت ومنهجية إعادة التصنيف. ويتيح الاستثناء المؤقت للمنشآت المؤهلة تأجيل تاريخ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٢١ بحد أقصى. ويمكن للمنشأة تطبيق خيار الاستثناء المؤقت من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إذا كانت: (١) لم تطبق أي نسخة سابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من قبل، و(٢) أنشطتها مرتبطة إلى حدٍ كبير بالتأمين في تاريخ تقريرها السنوي السابق لتاريخ ١ أبريل ٢٠١٦ مباشرةً. ويتيح خيار منهجية إعادة التصنيف للمنشأة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لإعادة تصنيف مبلغ يؤدي إلى ربح أو خسارة في نهاية فترة المحاسبة للموجودات المالية المعنية بين الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى، باعتباره نفس المبلغ إذا ما قامت المنشأة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ على تلك الموجودات المالية المعنية.

يمكن للمنشأة تطبيق الاستثناء المؤقت من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. ويجوز للمنشأة البدء في تطبيق منهجية إعادة التصنيف عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لأول مرة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ الإيرادات من عقود العملاء
تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤ ويؤسس نموذجاً جديداً من خمس خطوات والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من عقود العملاء. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ تثبت الإيرادات بقيمة تعكس المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن يحق لها مقابل نقل البضاعة أو الخدمات إلى العميل.

إن معيار الإيرادات الجديد سوف يحل محل جميع متطلبات تثبيت الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يلزم تطبيق إما المعيار بالكامل أو المعدل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. يسمح بالاتباع المبكر.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-١ التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية (تتمة)

المعايير والتفسيرات الجديدة ولكن لم يسر مفعولها بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار
تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ في يناير ٢٠١٦ وبحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ عقود الإيجار، والتفسير رقم ٤ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية الذي يحدد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار، والقرار رقم ١٥ الصادر عن لجنة تفسير المعايير الخاص بالخصومات على عقود الإيجار التشغيلية، والقرار رقم ٢٧ الصادر عن لجنة تفسير المعايير والخاص بتقييم طبيعة المعاملات التي تتضمن الشكل القانوني لعقد الإيجار. ويوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ مبادئ التثبيت والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، ويطالب المستأجرين بحساب جميع عقود الإيجار ضمن نموذج ميزانية عمومية واحد مماثل لمحاسبة عقود الإيجار التمويلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. ويتضمن المعيار استثناءين للتثبيت بالنسبة للمستأجرين، وهما عقود إيجار الموجودات "الأقل قيمة" (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل). وفي تاريخ بداية عقد الإيجار، سيقوم المستأجر بتثبيت بند مطلوبات لسداد دفعات الإيجار (بند مطلوبات الإيجار) وبند موجودات يمثل الحق في استخدام العقار المعني خلال مدة الإيجار (بند موجودات حق الاستخدام). كما يُطالَب المستأجرون بتثبيت مصاريف الفوائد على بند مطلوبات عقد الإيجار ومصاريف الاستهلاك على بند موجودات حق الاستخدام بشكلٍ منفصل.

كما يُطالَب المستأجر بإعادة قياس بند مطلوبات الإيجار عقب وقوع بعض الحالات (مثل حدوث تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية والذي ينتج عن حدوث تغير في المؤشر أو السعر المستخدم لتحديد تلك الدفعات). وسيقوم المستأجر عموماً بتثبيت مبلغ إعادة قياس بند مطلوبات عقد الإيجار كتسوية لبند موجودات حق الاستخدام.

لا تتغير محاسبة المؤجر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشكلٍ جوهري عن المحاسبة الحالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧. يستمر المؤجرون في تصنيف جميع عقود الإيجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، ويفرقون بين نوعين من عقود الإيجار: عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلية.

كما يطالب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المستأجرين والمؤجرين بتقديم مزيد من الإفصاحات الشاملة أكثر مما هو مطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.

يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. ويسمح بالتطبيق المبكر، لكن ليس قبل أن تطبق المنشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥. ويمكن للمستأجر اختيار تطبيق المعيار باستخدام إما منهجية التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. وتسمح أحكام الانتقال إلى المعيار الجديد ببعض الإعفاءات. وفي عام ٢٠١٧، تخطط الشركة لتقييم الأثر المحتمل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على بياناتها المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ تصنيف وقياس معاملات الدفعات على أساس الأسهم – التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢
أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ الدفعات على أساس الأسهم التي تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية: تأثيرات شروط المنح على قياس معاملات الدفعات على أساس الأسهم التي تمت تسويتها نقداً، وتصنيف إحدى معاملات الدفعات على أساس الأسهم التي لها خصائص تسوية لالتزامات الضريبة المقتطعة على أساس الصافي، وحساب ما إذا كان التعديل على شروط وأحكام إحدى معاملات الدفعات على أساس الأسهم يغير تصنيفها من تسوية نقدية إلى تسوية بالأسهم.

عند الاتباع، يتعين على المنشآت تطبيق التعديلات دون إعادة إدراج الفترات السابقة، لكن يُسمح بالتطبيق بأثر رجعي إذا تم اختياره لجميع التعديلات الثلاثة وتم استيفاء المعايير الأخرى. يسري مفعول التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الشركة حالياً بتقييم الأثر المحتمل للتعديلات على بياناتها المالية.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٢ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد هذه البيانات المالية المرحلية للشركة يتطلب من الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات، والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن المطلوبات الطارئة. إن عدم التأكد حول هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يترتب عليه نتائج تتطلب تعديلات جوهرية للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المتأثر في الفترات المستقبلية. خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة ، قامت الإدارة بالأحكام التالية باستثناء تلك التي تشتمل على تقديرات، والتي لها التأثير الأكبر على المبالغ المثبتة في البيانات المالية المرحلية:

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند استحواذ الاستثمار فيما إذا كان يجب تصنيفه على أنه محتفظ به لتاريخ الاستحقاق أو للمتاجرة أو يظهر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو متوفر للبيع.

بالنسبة للاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، تتأكد الإدارة من أن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ تم استيفائها وبالأخص أن الشركة لديها النية والقدرة على الاحتفاظ بالاستثمارات لتاريخ استحقاقها.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها للمتاجرة إذا تم استحواذها بصورة أساسية لغرض تحقيق ربح قصير الأجل.

إن تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. عندما لا تكون مصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة ولكن لديها قيمة عادلة متوفرة وجاهزة وموثوق بها وأن التغيرات في القيمة العادلة تم إدراجها كجزء من الأرباح أو الخسائر في الحسابات الإدارية، عندها يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى على أنها متوفرة للبيع.

التقديرات والافتراضات

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية، وهي مقتنعة أن الشركة لديها الموارد للاستمرار في الأعمال في المستقبل المنظور. بالإضافة لذلك، إن الإدارة ليس لديها علماً بعدم تأكيدات تقديرات جوهرية من الممكن أن تسبب شكوك مهمة حول قدرة الشركة في الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. وبناء عليه، يستمر إعداد البيانات المالية المرحلية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢-٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الموجودات المالية

التثبيت الأولي والقياس

يتم تثبيت الموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. من ذلك التاريخ فإن أية أرباح وخسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو الموجودات المتوفرة للبيع يتم تثبيتها. يتم تثبيت الذمم المدينة في التاريخ الذي تحول فيه إلى أو تستحوذ من قبل الشركة.

إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني محدد بحسب الأنظمة أو العرف السائد في السوق (المتاجرة بالطريقة العادية) يتم تثبيتها بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع بند موجودات.

تشتمل الموجودات المالية للشركة على الأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القياس اللاحق

يتم تثبيت الموجودات المالية أو المطلوبات المالية في البداية بقيمتها العادلة زائداً، في حالة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات العائدة مباشرةً إلى استحواذ أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

لاحقاً للتثبيت الأولي، فإن جميع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وجميع الموجودات المتوفرة للبيع تقاس بالقيمة العادلة، باستثناء أن أية أداة لا يكون لها سعر سوقي مدرج في سوق نشط ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم إدراجها بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملات، ناقصاً مخصصات الانخفاض في القيمة.

إن جميع الموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية التي لا يتم المتاجرة بها يتم قياسها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصصات الانخفاض في القيمة.

التوقف عن تثبيت

تتوقف الشركة عن تثبيت الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من بند الموجودات، أو قامت بتحويل الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية في معاملة ما حيث يتم تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية الموجودات المالية.

تقوم الشركة بالتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عند الإعفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها.

النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية المدرجة في بيان المركز المالي المرحلي من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق والودائع القصيرة الأجل التي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

الانخفاض في قيمة الموجودات مالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد فيما إذا كان يوجد دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية قد تعرض لانخفاض في قيمته. في حالة وجود مثل هذا الدليل فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم تثبيتها في بيان الدخل الشامل. يحدد الانخفاض في القيمة كما يلي:

(أ) بالنسبة للموجودات التي أظهرت بالقيمة العادلة فإن الانخفاض في القيمة يمثل الفرق ما بين التكلفة والقيمة العادلة، ناقصاً أية خسائر للانخفاض في القيمة تم تثبيتها سابقاً في بيان الدخل.

(ب) بالنسبة للموجودات التي أظهرت بالتكلفة فإن الانخفاض في القيمة يمثل الفرق ما بين المبلغ المدرج والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة حسب سعر السوق الحالي للعائد من بند موجودات مالي مشابه.

(ج) بالنسبة للموجودات التي أظهرت بالتكلفة المطفأة فإن الانخفاض في القيمة يمثل الفرق ما بين المبلغ المدرج والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

المطلوبات المالية

التثبيت الأولي والقياس

إن المطلوبات المالية ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ يتم تصنيفها كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو قروض وسلفيات أو كمشتقات مصنفة كأدوات تحوط ضمن تحوط فعال، كما هو ملائم. تقوم الشركة بتحديد تصنيف مطلوباتها المالية عند التثبيت الأولي.

يتم تثبيت جميع المطلوبات المالية في البداية بالقيمة العادلة وفي حالة القروض والسلفيات بعد تنزيل تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إليها.

تشتمل المطلوبات المالية للشركة على الدائنين الآخرين.

٢- أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

٢-٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القياس اللاحق
يعتمد القياس اللاحق للمطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
إن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن المطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة عند التثبيت الأولي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا تم استحواذها بغرض البيع على المدى القريب.

تشمل هذه الفئة أدوات مالية مشتقة أبرمتها الشركة وهي غير مصنفة كأدوات تحوط في علاقات التحوط على النحو المحدد من قبل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. يتم تصنيف المشتقات المتضمنة المنفصلة أيضا كمحتفظ بها للمتاجرة إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط فعالة. يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل.

لم تقم الشركة بتصنيف أية مطلوبات مالية عند التثبيت الأولي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الدائنون الآخرون والمبالغ المستحقة الدفع
يتم تثبيت المبالغ المستحقة الدفع في المستقبل لقاء تزويد الشركة ببضاعة أو خدمات سواء استلمت الشركة فواتير من الموردين أو لم تستلم.

المخصصات
يتم تثبيت المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو ضمني) على الشركة نتيجة حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة وقابلة للتحديد بشكل موثوق.

التسوية
يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المرحلي فقط عند وجود حق ملزم قانونيا لتسوية المبالغ المثبتة أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات بالتزامن. إن الدخل والمصروفات لا يتم تسويتها في بيان الدخل الشامل المرحلي إلا إذا كان ذلك متوجباً أو مسموحاً به حسب معيار أو تفسير محاسبي.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية
عندما لا يمكن قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المرحلي على أساس الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة، يتم قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم بما في ذلك نموذج خصم التدفقات النقدية. تؤخذ المدخلات لهذه النماذج من الأسواق الممكن ملاحظتها حيثما أمكن ذلك، ولكن عندما لا يكون ذلك ممكنا، فإن درجة من الحكم مطلوبة لتحديد القيمة العادلة. تشمل الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات.

بخصوص الأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها في أسواق نشطة، تحدد القيمة العادلة بتاريخ إعداد التقارير المالية بالرجوع إلى أسعار العطاءات المتداولة في سوق الأوراق المالية دون أي خصم على تكاليف المعاملة.

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع لأسعار السوق الحالية لاستثمارات مشابهة أو معاملات السوق الاعتيادية أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو أية نماذج تقييم أخرى.

٣- ودائع وكالة

تتألف هذه الودائع من ودائع قصيرة الأجل لدى مؤسسة مالية إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمعدلات ربح تتراوح ما بين ٢% إلى ٢,٥%.

	٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة) درهم
ودائع وكالة لدى مؤسسة مالية إسلامية	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ناقصا: ودائع وكالة تحت بند النقدية وشبه النقدية (إيضاح ٤)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠

٤- النقدية وشبه النقدية

تتألف النقدية وشبه النقدية المدرجة في بيان التدفقات النقدية من بنود المركز المالي التالية:

	٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة) درهم
الأرصدة لدى البنوك	٢,٠٠٠,٠٠٠
ودائع وكالة لدى مؤسسة مالية إسلامية (إيضاح ٣)	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٢,٠٠٠,٠٠٠

٥- رأس المال وحصة الأقساط

	٣١ مارس ٢٠١٧ (غير مدققة) درهم
رأس المال المصدر والمدفوع	
المصدر والمدفوع بالكامل ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠ درهم	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة الأقساط	١,٢٤٩,٧٦٥
	٢٠١,٢٤٩,٧٦٥

بلغت حصة الأقساط عند الاكتتاب العام الأولي ١ درهم لكل سهم. يتم تثبيت تكاليف المعاملة المتكبدة عند إصدار الأسهم في حقوق الملكية ويتم تحميلها على حصة الأقساط.

٦- القيم العادلة للأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتألف الموجودات المالية من الأرصدة لدى البنوك والودائع. وتتألف المطلوبات المالية من الدائنون الأخرون.

ان القيمة العادلة للأدوات المالية تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية. يتم الاخذ في الاعتبار القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عند تحديد المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل الأداة في معاملة حالية بين أطراف راغبة، بخلاف عملية البيع القسري أو التصفية. تم استخدام الطرق والافتراضات التالية لتقدير القيمة العادلة:

إن الأرصدة لدى البنوك والودائع والدائنين الآخرين تساوي تقريباً قيمتها الدفترية وذلك بسبب الاستحقاقات قصيرة الأجل لهذه الأدوات.

تسلسل القيمة العادلة
تستخدم الشركة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة

المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة وملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى الثالث: أساليب تقييم تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولكن لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

إن إفصاحات القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك تلك المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انتهى أجلها أو تم إدراج ملاحظة توضح القيم المدرجة التقريبية.